

ثانياً: إستضافة الاجتماعات السنوية للصندوق والبنك الدوليين

بعد جهود مشرفة قامت بها وزارة المالية بالاشتراك مع وزارة الاستثمار، نجحت مصر في الحصول على موافقة الدول الأعضاء لاستضافة الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد والبنك الدوليين في عام ٢٠١٢. ويعتبر هذا الاجتماع هو أكبر وأهم تجمع رسمي لصناع القرار الاقتصادي في العالم، حيث يشارك فيه نحو ١٦ ألف مسئول وخبير ومن العاملين بالمؤسسات الدولية لبحث مختلف القضايا الاقتصادية والمالية، والتشاور والتنسيق حول السياسات والإجراءات المطلوب تنفيذها لتحسين أداء الاقتصاد العالمي، وتحقيق الاستقرار في النظام المالي والنقدي العالمي، وبحث تطور مؤشرات التنمية على مستوى الدول والأقاليم ومدى التقدم في سياسات محاربة الفقر، بالإضافة إلى مراجعة أداء المؤسسات الدولية وخططها المستقبلية. ويجري على هامش الاجتماعات السنوية عدد من اللقاءات المهمة الأخرى، أهمها اجتماعات مجموعة دول الثمانية الكبرى، واجتماعات مجموعة الأربع والعشرين والتي تضم مصر بجانب دول مجموعة الثمانية وعدد من الأسواق الناشئة الكبرى ودول نامية أخرى. كما تعقد بعض الأنشطة على هامش هذه الاجتماعات يشارك فيها ممثلين من المجتمع المدني والقطاع الخاص. وتحظى هذه الاجتماعات بتغطية إعلامية واسعة من كبريات وسائل الإعلام حول العالم. وينعقد هذا الحدث مرة كل ثلاث سنوات خارج الولايات المتحدة الأمريكية حيث قامت سنغافورة وتركيا باستضافته خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ على التوالي.

ثالثاً: إسهامات مصر في اجتماعات مجموعة العشرين

تشارك مصر ممثلة في وزير المالية بصفته رئيساً للجنة النقدية والمالية بصندوق النقد الدولي في اجتماعات مجموعة دول العشرين، والتي تضم بجانب الدول الكبرى عدداً من الأسواق الصاعدة، حيث يبلغ حجم مساهمة هذه الدول مجتمعة نحو ٨٥٪ من حجم الاقتصاد العالمي. وتدفع مصر خلال هذه الاجتماعات بأهمية مراعاة مصالح الدول النامية غير الممثلة في هذا التجمع عند اتخاذ أي قرارات أو توجهات اقتصادية. وقد طالبت مصر خلال اجتماعات مجموعة العشرين بضرورة استمرار الدول المتقدمة في تقديم الدعم والمعونات المالية والفنية للدول النامية، وتوفير موارد تمويلية ومنح للمؤسسات المالية الدولية والإقليمية تسمح لها بتقديم تمويل للدول النامية بشروط ميسرة.

وقد تعهدت دول مجموعة العشرين بالتنسيق مع اللجنة النقدية والمالية بصندوق النقد الدولي في إبريل ٢٠٠٩ بإتاحة ٨٥٠ مليار دولار كمورد إضافية لمساندة الاقتصاد العالمي، بما في ذلك الدول النامية والفقيرة والتي تأثرت خططها التنموية نتيجة الأزمة العالمية. ويتضمن هذا المبلغ توفير نحو ٥٠٠ مليار دولار كمورد تمويلية مؤقتة لصندوق النقد الدولي يخصص للآليات الجديدة للاقتراض والتي أتاحتها الصندوق إبان الأزمة العالمية، والتي تمكن الدول من الحصول على تمويل سريع من خلالها وبمشروطيات مبسطة عند الحاجة إليها.

وقد أكدت قمة مجموعة العشرين في اجتماعها خلال سبتمبر ٢٠٠٩ التزامها بمساندة الدول النامية في تحقيق أهداف التنمية الألفية بما في ذلك تقديم مساعدات لها لتنمية التجارة، والإعفاء من الديون، خاصة بالنسبة للدول الأفريقية في جنوب الصحراء. كما ستقوم مجموعة دول العشرين بمساندة مبادرة الأمن الغذائي التي تم إطلاقها خلال اجتماعات مجموعة الثمانية بأوكويلا في إيطاليا خلال يوليو ٢٠٠٩، والتي تتضمن إنشاء صندوق لتمويل الغذاء يشرف عليه البنك الدولي وتبلغ موارده المبدئية نحو ١٥ مليار دولار، وذلك لمساندة الدول ذات الدخل المنخفض في مواجهة تقلبات الأسعار العالمية للغذاء.